

الحركات السياسيّة - الدينيّة في الإسلام المعاصر: الظهور والتداعيات

■ صلاح الدين الجورشي

تضع كل حركة سياسيّة أو اجتماعية أهدافاً تسعى إليها، وتجعل منها مبرراً تفسّر به علة وجودها، وعندما نشأت الحركات السياسيّة الدينيّة في الإسلام المعاصر وضعت لنفسها غايات وعدت بتحقيقها، وارتبطت تلك الولادة بسياق تاريخي وثقافي وسياسي فسّرتّه هذه الحركات بطريقتها، وحاولت أن تجعل من نفسها جواباً «مقنعاً» لمجمل التحديات التي أملاها ذلك السياق، سواء على المستوى المحلي أو على الصعيدين الدولي والتاريخي. وقد كان لهذه الحركات صدى واسع واستجابة سريعة من قبل جزء من الرأي العام في بداية نشأتها، وخلقت آمالاً واسعة لدى أنصارها، لكن سرعان ما اصطدمت بواقع معقّد، وارتكبت عديداً من الأخطاء التي أوقعتها في سلسلة من الأزمات المتتالية، وبدل أن تشكّل هذه الحركات علاجاً حاسماً للأمراض الأمة، أصبح الحديث عنها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الخلل البنيوي الشامل.

■ كاتب تونسي، مهتم بالقضايا العربية والإسلامية.

ظهور الإخوان المسلمين

نشأت مجمل هذه الحركات في أعقاب إلغاء الخلافة العثمانية وانهيارها السياسي والجغرافي. كان ذلك القرار الذي أعلن عنه كمال أتاتورك بمثابة الإعلان الرسمي عن الأفول التاريخي لنظام سياسي ومنظومة رمزية، كان يشعر الخاضعون لها بكونهم يُحكّمون باسم الإسلام، ويعتقدون بأن هذا الكيان السياسي يَشهر على ضمان وحدة المسلمين ولو شكلياً. صحيح أن الخلافة العثمانية تمكّنت من تأجيل الاستعمار الغربي عدة قرون، لكن في الآن نفسه أدى تفككها الداخلي، وسوء تعاملها مع الكثير من الشعوب المكونة لهذه الخلافة إلى جعل المنطقة مفتوحة أمام أطماع الدول الأوروبية، وتدخل جيوشها في معظم الدول التابعة تاريخياً للسلطنة العثمانية.

يمكن عدّ «الإخوان المسلمين» أهم حركات الإسلام السياسي وأكبرها وأقدمها في العصر الحديث؛ نظراً لحجمها وتوسّعها وتأثيرها الشديد على الإسلام الحركي في كامل أطراف الأمة الإسلامية. صحيح أن حزب التحرير الإسلامي بقي بمعية ما يسمى بتيارات السلفية الجهادية الأكثر تمسكاً بمسألة عودة الخلافة مقارنة بغيرها، لكن ذلك لا يمنع اتخاذ الإخوان المسلمين في هذا البحث مثلاً مرجعياً تقاس من خلاله الأدوار التي قامت بها التيارات الدينية المنضوية تحت سقف الإسلام المعاصر، وذلك خلال الفترة السابقة وصولاً إلى اللحظة الراهنة.

تأسست جماعة الإخوان المسلمين رسمياً في سنة 1928، أي بعد سنوات قليلة؛ من قرار كمال أتاتورك إلغاء الخلافة العثمانية. وقد وضع لها الشيخ المؤسس حسن البنا أهدافاً كبرى، في مقدمتها استعادة الخلافة، وفي ذلك دليل قطعي على أن مشروعه يندرج ضمن ردود الفعل التي حصلت في أعقاب الحدث الكبير الذي رجّح المسلمين في تلك الأيام، وكانت له تداعيات نفسية ضخمة رغم أن كل المؤشرات كانت تدلّ على أن السلطنة العثمانية قد ماتت عملياً قبل ذلك التاريخ بفترة طويلة.

الحركات الدينية ورمزية الخلافة

تكتسب مسألة الخلافة أهمية كبرى في العقل السياسي والديني لحركات الإسلام المعاصر. إذ تشكل الخلافة لدى هذه الحركات إطاراً عاماً لـ «مشروعها السياسي» الذي انهار تاريخياً، فتحول المسلمون بعده إلى شعوب ودويلات، وفقدوا بسبب ذلك وزنهم الدولي، وتحولوا إلى شتات، وأصبح كل جزء من الأمة في وضع أشبه بتلك الصورة التي أشارت إليها الآية القرآنية: ﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: 31]. أي أن كل قطعة من جسم الأمة اختطفها الاستعمار الغربي وأخضعها لسلطته وآلياته، أو ضاع وتلاشى ولم يعد له أي ذكر أو ثقل في موازين القوى الدولية.

تكتسب مسألة الخلافة أهمية كبرى في العقل السياسي والديني لحركات الإسلام المعاصر، إذ تشكل الخلافة لدى هذه الحركات إطاراً عاماً لـ «مشروعها السياسي» الذي انهار تاريخياً.

الخلافة لدى هذه الحركات نظام تاريخي استمر طيلة القرون لكنه انهار واختفى، وهو حالياً بالنسبة إليها كيان افتراضي يوحي الداعون إليه بكونه سيعود ليجمع شتات المسلمين، ويشعرهم بالوحدة والقوة الكامنة والحماية والانتماء. إنه محاولة للإبقاء على الحلم بتوحيد العالم الإسلامي عبر مراحل. كان يعتقد البنا قبل وفاته بأن المرحلة الأولى تبدأ بمصر نظراً لمكانتها الحيوية، وأيضاً بوصفها مقر قيادة الحركة ونقطة الانطلاق والارتكاز لمشروع الإخوان، ثم ستتوسع لتشمل المنطقة العربية، ومنها يتم الانتقال إلى لملمة بقية أطراف العالم الإسلامي.

كيف الوصول إلى هذا الهدف الكبير والبعيد؟

كان حسن البنا مدركاً أن استرجاع الخلافة هدف بعيد، وأن على المسلمين القيام بجهود ضخمة على مختلف الأصعدة؛ لهذا دفع بحركته إلى الاهتمام بكل قطاعات المجتمع تقريباً: من تربية روحية، و«تصحيح للعقيدة»،



واهتمام بالاقتصاد والمشاريع الخيرية، وصولاً إلى النشاط السياسي والعسكري. كما اتضح له بأن الأمة في حالة انهيار شامل، ولا ينفع معها الترقيع والتعديلات الجزئية، بقدر ما هي في حاجة إلى إعادة البناء من الأساس. لكن نظراً لوجود استعمار جاثم على معظم البلاد الإسلامية في تلك المرحلة وفي مقدمتها مصر؛ رأى أن تحقق هذا الهدف الاستراتيجي المتمثل في استعادة الخلافة يتمُّ عبر إحياء فريضة الجهاد لكي «يتحرر الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي»، ويتأسس على ذلك ضرورة قيام (دولة إسلامية حرة تعمل بأحكام الإسلام وتطبق نظامه الاجتماعي، وتعلن مبادئه القديمة، وتبلغ دعوته الحكيمة إلى الناس، وما لم تقم هذه الدولة فإن المسلمين جميعاً آثمون مسؤولون بين يدي الله العلي الكبير عن تقصيرهم في إقامتها وقعودهم عن إيجادها)، وأن تلتزم هذه الدولة بتطبيق الشريعة، وتتولى قيادة «الدول الإسلامية، وتضمّ الشتات، وتستعيد المجد، وترد على المسلمين أرضهم المسلوقة»، وبذلك تقوم «الولايات الإسلامية المتحدة».

بطبيعة الحال مشروع ضخم مثل هذا وضع له البنا خطاً مرحلية ومحطات متدرجة، تبدأ بإيجاد الفرد المسلم ثم الأسرة المسلمة، وبعدهما المجتمع والدولة وصولاً إلى الخلافة. لكن ما أن اتسعت الجماعة خلال السنوات الأولى من نشأتها حتى تداخلت هذه الأهداف والمحطات، وتسارعت الخطوات بشكل جعل الحركة عرضة للشكوك والمساءلة، وانطلقت بسبب ذلك الهجمات والملاحظات السياسيّة والقانونيّة. ومع كل ضربة تتلقاها تجد نفسها في دوامة أكبر تؤثر مباشرة على بنيتها الداخلية، وتدفعها نحو إعادة الانتشار وترتيب الأولويات من جديد.

يلاحظ أيضاً أن البنا ذهب إلى أكثر من ذلك عندما حمل الدولة مسؤولية الدعوة إلى الإسلام في قوله: إن «الهدف الذي ستضطلع به الدولة الإسلاميّة الواحدة هو: نشر الإسلام في العالم، والدعوة إلى قيمه ومُثله وفضائله، وتأكيد قيم الحرية والعدل والمساواة». بناءً عليه يعتقد الإخوان المسلمون بأن تحرير الأرض لن يتم «إلا من خلال رفع علم الإسلام وإعلان الجهاد». هذا الاعتقاد الجازم الذي رسّخه في رسائله الشهيرة ستبنى عليه

تداعيات مهمة، وهذه التداعيات ستؤثر بشكل واضح على مسار الحركات الإسلامية وماضيها القريب والبعيد وصولاً إلى واقعها الراهن وقد تشمل أيضاً مستقبلها.

من معضلات الحركات الإسلامية

بقدر ما تبدو خارطة الأهداف التي وضعتها حركات الإسلام السياسي واضحة ومُغرية، وقادرة على شحن المؤمنين بها الذين انتسبوا إليها بمئات الآلاف؛ حَمَلَتْ هذه الخارطة في طياتها الكثير من التحديات والأزمات

بقدر ما تبدو خارطة الأهداف التي وضعتها حركات الإسلام السياسي واضحة ومُغرية، وقادرة على شحن المؤمنين بها الذين انتسبوا إليها بمئات الآلاف؛ حَمَلَتْ هذه الخارطة في طياتها الكثير من التحديات والأزمات المتتالية.

المتتالية، التي لا تزال تتعرض لها مختلف هذه الحركات في المنطقة. لقد تحولت منذ تأسيسها والكشف عن أهدافها إلى معضلة سياسية وفكرية لدى خصومها في داخل بلدانها وعلى الصعيد الدولي. ومع كل معركة تخوضها - سواء باختيارها أو تفرض عليها - يتسع حجم ضحاياها، ويزداد الحصاد مأساوية وتعقيداً؛ إذ ينظر إلى هذه الحركات بكونها تشكّل تهديداً للأنظمة القائمة والمصالح التي تمثلها. كما يرى فيها خصومها الدوليون مشروعاً سياسياً وأيديولوجياً وثقافياً متعارضاً كلياً مع المشروع الغربي المهيمن، الذي

يستند إليه النظام العالمي المهيمن؛ لهذا السبب تشك الدول الغربية في نوايا هذه الحركات، وتعمل على مراقبتها، وتحجاز ضدها، وتحرض عليها الأنظمة المعادية لها؛ من أجل إضعافها والحيولة دون وصولها إلى الحكم. ونظراً لأن الخوف من الإسلام عميق في الضمير الغربي، فإن الحركات الإسلامية ينظر إليها كعدو قائم أو كامن، ويتم الاستناد إلى أخطائها إعلامياً وسياسياً لبناء الاستراتيجيات الضرورية لإدارة الصراع حول الإسلام ضد رموزه.

مع كل معركة يكون الإسلاميون في الغالب وقوداً لها، وفي أحيان عديدة يتهمون بكونهم المسؤولين عن تفجيرها والمتسببين في إشعال فتيلها، وتكون



خسائرهم ثقيلة، ويتضخّم لديهم الاعتقاد بكونهم مستهدفين من قبل الجميع، وأنهم ضحايا المؤامرات الداخلية والخارجية.

بشكلٍ موازٍ يتعزز لديهم الشعور بالثقة الزائدة، والإصرار على التحدي والاستمرار في المواجهة، وتتضخّم لديهم عقدة المؤامرة. لكن في المقابل أخذ النقد الذاتي منذ فترة طويلة يشق طريقه في صفوف الإسلاميين، وتتعالى أصوات من داخلهم تدعو إلى القيام بمراجعات، سواء أكانت جزئية أو جذرية. وهو ما قد يساعد على توضيح الرؤى وفهم أكثر دقة للواقع المحلي والدولي، واكتساب قدرة أفضل على رسم الخطط وتطوير وسائل العمل.

يتساءل الإسلامي في سرّه وفي جهره: لماذا يكرهوننا؟ ولماذا يعادوننا ويسجنوننا ويعذبوننا ويتعاملون معنا بكل هذه القسوة؟ ليس المقصود هنا فقط الدول الغربية أو إسرائيل، وإنما بالدرجة الأولى أنظمة الحكم والنخب المعادية لعموم الإسلاميين.

أسئلة مشروعة لا يمكن القفز عليها وتجنب مواجهتها والتعامل معها بهدوءٍ وروية. وفي هذا السياق نادراً ما تم الحضر للبحث عن العلاقة التي يمكن أن تكون بين طبيعة المشروع الذي وضعوه لأنفسهم، والأهداف التي برروا بها وجودهم واحتكموا إليها في وضع خططهم محلياً ودولياً. لعل الأمثلة المواتية من شأنها أن تساعد على فهم التدايعات التي ترتبت بالضرورة عن الأهداف والوسائل التي اعتمدها هذه الحركات في فكرها وممارساتها، وأدت إلى هذا الكم الكبير من الأخطاء والمسائل الخلافية.

بين الجهاد والعنف

رغم المكانة المهمة التي يتمتع بها الجهاد في الإسلام وفي منظومته الفقهية وفي حياة الرسول والسيرة النبوية، ورغم مشروعية الكفاح المسلح ضد المستعمر؛ فإنه عندما تبنته الحركات الإسلامية ودافعت عنه، وجعلت منه إحدى الوسائل المعتمدة في خططها وممارساتها؛ انعكست النتائج سلباً عليها، وتحوّل بعضها إلى حركات عنيفة وذات منحى تخريبي، مما جعلها تتصدّر التنظيمات الإرهابية في العالم.

يعود ذلك إلى الفهم الخاطئ لمنظومة الجهاد من جهة، وإلى الأغراض التي بررت بها اللجوء إلى رفع السلاح في أحيان كثيرة؛ إذ باستثناء مشروعية الكفاح المسلح بالنسبة للمقاومة الفلسطينية، فإن تبرير اللجوء إليه في بقية الدول العربية والإسلامية بعد تحريرها واستقلالها يشكل مساراً مباشراً بقواعد العمل السياسي الشرعي، ويُعدُّ تهديداً للسلم الأهلي.

ويعدُّ منهج التغيير من بين إحدى القضايا الكبرى التي شغلت التنظيمات الإسلامية السياسيّة منذ تأسيسها حتى الآن. ورغم أن التيار الرئيس لهذه الحركات قد حاول أن يتجنّب السقوط في خندق العنف؛ فإن بعضها اعتمده

أخذ النقد الذاتي منذ فترة طويلة يشق طريقه في صفوف الإسلاميين، وتعالى أصوات من داخلهم تدعو إلى القيام بمراجعات، سواء أكانت جزئية أو جذرية، وهو ما قد يساعد على توضيح الرؤى وفهم أكثر دقة للواقع المحلي والدولي.

كمنهج رئيس للتغيير السياسي وإقامة الدولة أو «الخلافة». ومع ظهور «القاعدة» و«داعش» تمكنتا من السيطرة على المشهد المحلي والدولي، ونجحتا في تهميش بقية حركات الإسلام السياسي التي تبرزت منهما ومن كل التنظيمات التي تفرّعت عنهما. وإذ استفادت أنظمة كثيرة من هذا الغلو والعنف، وقامت باستعادة المبادرة ضد الجميع، وعدّتهم كتلة واحدة تتبادل المهام والأدوار والوسائل، فإن الإرهاب - الذي أصبح قضية دولية - جعل الغرب أكثر حذراً وعدوانية ليس فقط ضدّ الإسلاميين عموماً؛ بل ضدّ الإسلام كدين وثقافة أيضاً.

الوحدة بين الشكل والمضمون

انحاز الإخوان المسلمون منذ البداية إلى فكرة الوحدة، ورأوا فيها هدفاً استراتيجياً مقدماً على أهداف أخرى؛ لكن بدل أن يؤدي هذا الهدف إلى توحيد جهود الإسلاميين مع جهود القوميين العرب داخل الدائرة العربية على الأقل، انقلب الأمر إلى حرب مفتوحة بين الجبهتين؛ لأسباب متعددة من بينها تأكيد الإخوان على أن الوحدة يجب أن تتمّ عبر تطبيق الإسلام، وهو ما أدى إلى وضع الإسلام في مواجهة العروبة، وجاء سيد قطب فيما بعد لكي يشن

حرباً مقدسة على القوميّة وعدّها «نظرية غريبة»، ووصفها بـ«الجاهلية»، وأنها «منتنة»، وهي كلمة تمت استعارتها من الحديث النبوي الذي انتقد فيها ما كان يعرف بتغليب الولاء للقبيلة على حساب الولاء للجماعة والأمة¹. وقد أدّى هذا الانحراف المفاهيمي إلى مواجهة دموية مفتوحة وشاملة بين الإسلاميين والقوميين، الذين أمسكوا السلطة في أكثر من بلد عربي مثل مصر وسوريا والعراق وليبيا.

موضوعياً لا يمكن تجريم الإسلاميين بسبب حرصهم على تحقيق الوحدة العربية والإسلامية، فالحركات القوميّة ناضلت من أجل توحيد الأمة العربية، وتحديث جمال عبد الناصر عما سماه بالتعاون والتكامل بين الدوائر الثلاث: الدائرة المصرية والدائرة العربية والدائرة الإسلامية. وما تعرضت له الحركات القوميّة من اضطهاد في أكثر البلدان، والحروب التي واجهتها مصر الناصرية، إنما سببه الرغبة في تغيير الواقع العربي البائس والتصديّ لمشاريع التجزئة. لكن مشكلة الإسلاميين كانت أكثر تعقيداً ومأساوية، فتضحياتهم لم تزد الأمة إلا رهقاً، وسعيهم لتوحيد التراب والجهود انقلب في أكثر من مناسبة إلى إضافة صراعات جديدة، زادت من حالة التشتت، وغذت الصراع بين القوى الوطنيّة، واتهمهم خصومهم - في أكثر من مناسبة - بكونهم عملاء إسرائيل، وأنهم «صنيعة الإنجليز والإمبريالية»، وأنهم مكلفون بتفتيت جهود الأمة، وإثارة الفتنة بين مكوناتها.

لا يصحّ تصديق كل التهم التي تكال ضد الإسلاميين بمناسبة أو بغير مناسبة؛ فالكثير منها لا أساس له من الصحة، وغالباً ما تدرج هذه الاتهامات ضمن أجواء الشحن السياسي والسعي إلى إقصاء الخصوم وتخوينهم، وهو السلوك نفسه الذي يلجأ إليه الإسلاميون أنفسهم سواء في سياق الدفاع والتبرير، أو من أجل تجريد هؤلاء الخصوم من أي صفة محمودة، ولا يترددون أحياناً في التلويح بسلاح التكفير واتهام المنافسين بالعمالة وإفساد الأمة.

1 - انظر: كتاب معالم في الطريق.

المطلوب من الحركات الإسلامية أن تعترف بحجم مسؤوليتها في هذه التوترات المتواصلة، والتي تشق المنطقة من طولها إلى عرضها؛ فالصراع بين القوميين والإسلاميين لم يعد له أي معنى ولا جدوى، خاصة وأنهما يُعدّان أكثر التيارات المتمسّكة بالدفاع عن الهوية. هم جزء من المشكلة وليسوا بعيدين عنها. وعلى الإسلاميين بالخصوص الاعتراف أيضاً بأن جزءاً من المفاهيم التي يتصورونها علاجاً شافياً للأمة هي في الحقيقة أقرب إلى الوهم منه إلى الصواب. أي أن ما يدافعون عنه، ويقدمونه على أساس كونه بديلاً حضارياً جاهزاً وكافياً لإحداث تغيير جذري لأوضاع الشعوب؛ يتضمّن العديد من المغالطات الأيديولوجية، ويحتاج إلى مراجعات جريئة وعميقة.

لا يصحّ تصديق كل التهم التي تكال ضد الإسلاميين بمناسبة أو بغير مناسبة؛ فالكثير منها لا أساس له من الصحة، وغالباً ما تندرج هذه الاتهامات ضمن أجواء الشحن السياسي والسعي إلى إقصاء الخصوم وتخوينهم.

الديني والسياسي

يريد الإسلاميون الوصول إلى الحكم في كل بلد يكون عموم سكانه أو معظمهم مسلمين. ويعلن معظمهم أن هدفهم من وراء ذلك تطبيق الإسلام كدين وشريعة. وقد عمل رموزهم وقادتهم ومنظروهم على تحويل النصوص

المرجعية المدعومة بالتاريخ والثقافة إلى أيديولوجيا حاكمة، أو مهياة للحكم وإقامة دولة تعمل على إقامة مشروع الخلافة. وعندما يقال لهم بأن جوانب من هذه الأيديولوجيا غير قابلة للتنفيذ، ينبري الكثير منهم للقول بأن الإسلام أو بشكل أكثر دقة الخطاب الإسلامي ليس مطالباً بالتكيف والانسجام مع الواقع البشري الفاسد، وأن المطلوب هو تغيير هذا الواقع بأخر بديل عنه يكون متطابقاً مع النظرية ومجسداً لها.

في هذا السياق يجد الإسلاميون أنفسهم مطالبين بثلاثة أشياء مهمة ومتداخلة في الآن نفسه:

التمييز أولاً بين الدين والأيدولوجيا

عدم التمييز بين هذين المجالين من شأنه أن يوقع أصحابه في مطبات كبرى لا يُحمد عقباه؛ فالدين مجاله الوحي المنزل من الله والموجه إلى عباده، في حين أن الأيدولوجية نسيج من الأفكار والمفاهيم التي ينجزها البشر عند محاولتهم فهم الوحي من أجل تنزيله على واقع محدد في مرحلة تاريخية. تصبح عملية التنزيل أكثر تعقيداً وخطورةً بالنسبة لأحزاب تستمد شرعيتها من الدين، وتستقوي به على منافسيها، وتؤسس مواقفها واختياراتها على نصوصه، في محاولة منها لكسب الأنصار، وتحقيق التفوق الرمزي والشعبي.

ترتبت عن هذا الربط والتداخل بين الديني والسياسي خلافات كثيرة وصراعات شتى مع كل المخالفين والمنافسين لهذه الحركات، كما كان هذا التداخل ولا يزال محل تباين واسع مع الكثير من المختصين في الشأن الديني. وتعدّ مسألة الدولة من أكثر القضايا التي يدور حولها الجدل منذ حصول الصدام التاريخي بين الخلافة العثمانية المتداعية للسقوط وبين أوروبا الصاعدة.

هناك مسألة مستمرة لحركات الإسلام السياسي حول طبيعة الدولة التي تريد إقامتها بعد قدحها في شرعية الدولة الوطنية الحديثة، التي اصطدموا بها في البداية قبل مراجعة الموقف منها بشكل تدريجي وجزئي. وما كان يخشاه خصومهم أن تكون «الدولة الإسلامية» التي تمسك بها المسلمون لفترة طويلة نسخة جديدة ومعدلة من «الدولة الدينية»، التي سبق لها أن قهرت شعوباً كثيرة عبر التاريخ باسم الدين وحرمة المقدس.

لم يناقش الإسلاميون في موضوع الدولة فقط، وإنما ارتبطت بذلك مسائل كثيرة دار حولها جدل كثير بينهم وبين الآخرين. من بين هذه المسائل ما يتعلق بالقانون ومصدر التشريع. فهم يتمسكون بالتنصيص على الشريعة كمصدر وحيد للتشريع أو في الغالب كمصدر رئيس من مصادره. ولا يفصلون في هذا السياق بين الحدود وبقية مكونات المنظومة التشريعية الإسلامية، ويذهبون إلى عدّ الشريعة شرطاً أساسياً للحكم على الدولة إن كانت إسلامية

أم لا. وقد أدخلهم ذلك في معارك سياسيّة وأيديولوجية كثيرة؛ لكن عوامل عديدة دفعتهم إلى تعديل مواقف الكثيرين منهم دون التخلي عن الشريعة كمرجعية قانون يعتقدون بإلزاميتها عقائدياً، لكن الواقع المحلي أو الدولي يدفعهم نحو التكيف، فيضطرون إلى تأجيل العمل بالكثير من أحكامها، حتى تتوفّر شروط التطبيق. فحركة النهضة في تونس - على سبيل المثال - حاولت بعد الثورة أن تدفع في اتجاه اعتماد الشريعة في الدستور التونسي الجديد؛ لكنها اصطدمت بمعارضة قوية من النخبة وجزء مهم من مكونات المجتمع، وهو ما دفع بقيادتها إلى التراجع عن ذلك حين رأى راشد الغنوشي أن

التنصيص على الإسلام في الدستور كافٍ لأنه يشمل ضمناً الشريعة كجزء من الدين. وتعتبر هذه الاشكالية الناتجة بالأساس من التوتر أو التناظر المستمر بين المرجعية الدينية من جهة والواقع الذي تتولى العولمة والمنظومة الدولية إعادة صياغة جوانب عديدة من مكوناته.

**هناك مسألة مستمرة
لحركات الإسلام السياسي
حول طبيعة الدولة التي
تريد إقامتها بعد قدحها
في شرعية الدولة
الوطنية الحديثة، التي
اصطدموا بها في البداية
قبل مراجعة الموقف منها
بشكل تدريجي وجزئي.**

ثانياً: بين الأخلاق والممارسة السياسيّة

تواجه حركات الإسلام السياسي معضلة صعبة وكثيرة التعقيد؛ فالشعوب تتعامل مع هذه

الحركات بوصفها تمثل الدين وتجسد القيم الدينية، ولهذا تجد هذه الحركات عرضة لانتقاد شديد كلما تناقض سلوك قادتها وأعضائها مع التوجهات الإسلامية. ونظراً لأن النشاط الحزبي يستند إلى التحالفات والمناورة، والمشاركة في الانتخابات التي تقتضي تقديم وعود دون أن تكون قادرة على الوفاء بها؛ فإن ذلك يتسبب في أزمة ثقة بينها وبين جمهورها الانتخابي. كما تضطرها موازين القوى إلى الدخول في تحالفات مع بعض المنافسين أو الخصوم لتشكيل حكومات ائتلافية ظرفية ومؤقتة. وغالباً ما يؤدي ذلك إلى الإقدام على تنازلات قد تكون مؤلمة لأنصارها، وهو ما ينعكس على صورة الحركة، وقد يهدد أحياناً وحدتها الداخلية.



وبقدر ما تعدّ المرونة والمرحلية ضروريتين للنجاح في النشاط السياسي والحزبي، إلا أن التنازل لدى التنظيمات العقائدية قد يتحول الى صفقات مشبوهة على حساب ما تعدّه مبادئ لا يجوز التقريط فيها. كما يمكن أن تنقلب البرغماتية إلى انتهازية قاتلة للأخلاق النضالية.

أما إذا وجدت بعض هذه الحركات نفسها في مواجهة مع أنظمة مستبدة فإن أوضاعها قد تنقلب رأساً على عقب، وتجد نفسها عرضة لموجات من الملاحقات والمحاكمات وعمليات تشريد واسعة النطاق. كما تدخل هذه الأحزاب بالضرورة في مرحلة التشتت والنقد الذاتي، وقد تفرز أجنحة راديكالية ترفع من مستويات التوتر، وربما تورط الحركات التي تنتمي إليها في مواجهات عنيفة من شأنها أن تخرج عن الصراع السلمي، وتحوّلها إلى حروب داخلية تأكل الأخضر واليابس مثلما حصل مع جهاز التنظيم الخاص الذي زرعه البنا في قلب الحركة بحجة حمايتها، لكنه تحول فيما بعد إلى معضلة ألحقت بها وبالبلاد أضراراً فادحة. وقد أثبت العديد من التجارب أن مواجهات من هذا القبيل لا تدفع الحركات الإسلامية وحدها الثمن، وإنما ينعكس ذلك على استقرار المجتمع وحرية أفرادها والمساس بأمنه، وقد تصل درجة الخطورة إلى تهديد الوحدة الترابية للوطن الجامع، ويفتح المجال أمام التدخل الأجنبي والوصاية وانهيار الدولة.

ثالثاً: التضحية بالفكر من أجل حماية التنظيم

تعدّ فكرة «التنظيم» من بين أهم الاجتهادات التي أبدع فيها حسن البنا. قبل ذلك التاريخ لم تفكّر حركات الإصلاح النهضوي ببناء جماعات مهيكلية وقوية حول أفكارها ومشاريعها. كانت رموز تلك الحركات تعتمد بشكل أساسي على نفسها كشخصيات عامة مؤثرة، وحتى عندما كانت ترغب في التأثير على الواقع الثقافي والسياسي، اكتفوا بإنشاء صحف أو جمعيات. كانت صيغة التيار أكثر حضوراً لديهم من صيغة الحزب أو التنظيم. وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى جمال الدين الأفغاني، الذي كان يمثل شخصية محورية في تلك المرحلة، ولم يعبأ كثيراً بفكرة التنظيم المركزي أو تشكيل حزب يكون هو قائده، بقدر

ما كان يدفع نحو خلق تيار واسع يضم أفراداً ومجموعات وحتى أحزاباً تدافع عن فكرة الإصلاح السياسي والثقافي. لهذا يُعدُّ البنا من بين أهم القادة الجدد الذين اشتغلوا بفكرة التنظيم، وساعده شغفه بإصلاح الساعات على بناء حركة متعددة الطوابق والدوائر والوظائف، فكانت شديدة التعقيد إلى درجة جعلت حماية التنظيم مقدّمة على الفكر ومضمون التغيير ومعالم الإصلاح المنشود.

تؤثت حركات الإسلام السياسي خطابها بجملة من الأفكار والمفاهيم، ويكون ذلك إطاراً نظرياً يستند إليه نشاطها، ويفترض أن يكون منطلقاً لبناء فكري متواصل. لكن ما إن يولد الكيان الحركي - سواء تحت عنوان جماعة أو

**بقدر ما تعدّ المرونة
والمرحلية ضروريتين
للنجاح في النشاط
السياسي والحزبي، إلا أن
التنازل لدى التنظيمات
العقائدية قد يتحول إلى
صفقات مشبوهة على
حساب ما تعدّه مبادئ
لا يجوز التفريط فيها.**

حزب - حتى تتدخل عناصر أخرى مهمة تؤثر بالضرورة في هذه الخلطة الناشئة. من هذه العناصر صاحب المبادرة الذي يكتسب تدريجياً حجماً محورياً في صلب هذا الكيان بحكم كونه المؤسس، وهو الذي اختار مساعديه وجمع الأنصار، وحدد الملامح الفكرية والسياسية والتنظيمية الجامعة. ويحاط عادة بهالة خاصة ينحتها الموالون له، وتغذيها وسائل الإعلام، وكلما اتسعت الجماعة اكتسب رمزها المزيد من القوة والولاء. فجأة يصبح «الزعيم» أو

«المؤسس» عائقاً أمام تطور الحركة، ويجد نفسه مدفوعاً بغريزة حب البقاء والرغبة الجامحة في السيطرة على كل صغيرة وكبيرة، وتبدأ حينها معاناة الذين قد يختلفون معه في بعض المسائل الداخلية أو حول بعض السياسات، ويرغبون في الاستقلال بأفكارهم، ويطالبون بحقوقهم في البروز وتحمل المسؤوليات وإدارة شؤون البيت المشترك، ومنها منافسته على موقع القيادة. حينها يبدأ الصراع حول التنظيم ومن أجل السيطرة عليه، وبدل حماية الأمة يجد الأعضاء والأنصار أنفسهم مدفوعين نحو اقتطاع أجزاء من التنظيم الواحد، الذي بدل أن يوحد المجتمع يتحوّل إلى أجزاء مفككة وإلى تنظيمات وكيانات فاقدة للقوة والتأثير.



أما العنصر الآخر الذي تتجاوز خطورته مسألة الصراع الداخلي حول الزعامة في غياب آليات الحسم الديمقراطي فيتعلق بالبنية الفكرية للتنظيم؛ فالغلو الفكري والعقائدي يمكن أن يدفع بالبعض من هذه الجماعات - والأمثلة عديدة في هذا السياق - نحو وضع التنظيم مقابل الأمة، وتحويل الجماعة الصغيرة إلى بديل عن المجتمع والدولة. ويبنى هؤلاء سردية خطيرة يزعم أصحابها أنهم سيكررون التاريخ من جديد، فيجعلون من التنظيم التجسيد العقدي والحركي لمفهوم الجماعة / الأمة التي بناها الرسول ﷺ خلال مرحلة الدعوة. هكذا تعمدوا إسقاط أجزاء كثيرة من تلك الحقبة على الحاضر، وفهموا النصوص وفق رغباتهم ومصالحهم وطموحاتهم من خلال إخراجها من سياقاتها الدلالية والتاريخية، وإسقاطها على ظروف مختلفة كلياً عن مرحلة التنزيل وما تلتها، دون النظر للمتغيرات التي حصلت، وتورطوا - نتيجة ذلك - في تكفير الأمة وحكوماتها، وشرعوا للخروج على الدولة بأشكال متعددة.

هكذا يصبح التنظيم هدفاً في حد ذاته، وتصبح حمايته والدفاع عنه مقدمة على بقية الأهداف الكبرى، بما في ذلك المبادئ الأساسية التي قام المؤسسون من أجل تحقيقها. كما جعلوا من مصالح التنظيم وحاجياته وضغوطاته بمثابة المرجع الأساسي الذي يدور حوله ومن أجله تفكير العناصر التي تطوف حوله، ويتخذون منه أداة أساسية لتأويل النصوص وتطويعها في هذا الاتجاه أو ذاك بحسب مقتضيات المرحلة.

صحيح أن التيار الغالب في أوساط حركات الإسلام السياسي قد تخلى عن بعض هذه الأفكار، الخطيرة؛ لما تتسم به من غلو ونزوع نحو التكفير والخروج المسلح على الدولة والأمة. كما بينت الوقائع والتجارب أن هذه الأفكار لم تتغير شيئاً من موازين القوى المحلية والدولية رغم الضجيج الذي أحدثته، ورغم حجم الخسائر الذي تسببت فيه من حيث الأرواح والأموال، والمساس باستقرار الدول، وضرب وحدتها وتشريد مواطنيها. كانت هذه الأفكار ولا تزال تؤدي باستمرار إلى مغامرات فاشلة ومؤلمة وخطيرة العواقب. لهذا لم تجد صدًى واسعاً داخل أوساط أغلب الإسلاميين. لكن ذلك لا يعني أن هؤلاء الذين تجنبوا الانخراط في جماعات العنف أصبحوا في مأمن من إشعاعاتها السامة.

يكفي الحفر قليلاً في عقول الكثير من هؤلاء حتى يلحظ الباحث أن بعض هذه الأفكار أو ما يشبهها لا تزال تفعل فعلها في وجدان الكثير منهم. فالتخلص النهائي والجزري من هذه المنظومة الفكرية والسياسية يقتضي - وجوباً - تحقيق انقلاب فكري عميق، يقطع نهائياً مع الجذور النظرية والنفسية للمنظومات القديمة والمتخفية في كتب التراث الديني.

في هذا السياق يمكن فهم الأسباب الجوهرية التي جعلت الفكر الإسلامي الحركي غير قادر - إلى حد الآن - عن تجديد نفسه بشكل جوهري، وبقي مجرد بناء يتكون من طبقات فكرية متراكمة، يكفي أن تزيل القشرة

الملاصقة للسطح حتى تجد تحتها القشرة الموالية لها والمناقضة لها في التحليل والغايات. لم يحصل التفكيك العضوي للأفكار والمفاهيم، وفي أحيان كثيرة لم تقع إزالة المفاهيم القديمة بشكل نهائي حتى لا تعود من جديد، سواء في مستوى الخطاب أو الممارسة، وإن حملت أسماء بديلة وشعارات مغايرة.

قد تتقدم بعض الحركات السياسية ذات التوجه الإسلامي وتصل إلى السلطة، أو تصمد في بعض المحطات التاريخية أمام محاولات تصفيتها وإزالتها، لكن رغم أهمية ذلك فإنها تبقى فقيرة على المستوى الفكري.

قد تتقدم بعض الحركات السياسية ذات التوجه الإسلامي وتصل إلى السلطة، أو تصمد في بعض المحطات التاريخية أمام محاولات تصفيتها

وإزالتها، لكن رغم أهمية ذلك فإنها تبقى فقيرة على المستوى الفكري. لا تملك القدرة على استشرف المستقبل، ولا تبذل فكرياً وفلسفياً وعلمياً. تبقى مشدودة للماضي دون أن تجدد فيه، وتبقى مرتبطة عضوياً بالأنساق السائدة التي يحركها ويصوغها الفكر الغربي، دون أن تتمكن من التحرر منه أو تجاوزه أو تعترف بتأثيره في نظرتها للأشياء خاصة في عالم السياسة.

أفضل ما تصل إليها حركات الإسلام السياسي هو أن تتحول إلى رقم صعب شطبه نهائياً من المعادلة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، لكنها تبقى عاجزة في الغالب عن أن تصبح محركاً فعلاً من محركات صناعة الحاضر



والمستقبل. لا يعود ذلك فقط إلى عوامل سياسيّة وتكتيكية، وإنما يعود إلى غياب المنظور الفكري الفعال.

يؤكّد المؤسسون لهذه الحركات في كتبهم وخطبهم وتصريحاتهم القول بأنّ الحلّ يكمن في التمسك بأهمية الدين وضرورة التدين، ويرون في ذلك المنطلق والأساس لأيّ تقدّم منشود²، لكنهم في الآن نفسه لم يجددوا الدين، ولم يجعلوا من التدين موضوعاً قابلاً للنقاش والمراجعة ضمن علم الاجتماع. لهذا بقي التدين شكلاً يفتقر كثيراً لمضامين لها علاقة عضوية ومباشرة بمجالات التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي. بمعنى آخر لم يتمكن الكثير من هؤلاء من إقناع الناس بأنّ التدين في حد ذاته ليس كافياً لإحداث التحول الحضاري المنشود، ولهذا عندما يقوم بعضهم بزيارة مجتمعات أخرى غير متدينة أو غير مسلمة، ويكتشفون عناصر التميّز في نظامها الاجتماعي المتقدّم، وتمتعها بالاستقرار والبهجة والقوة والحريّة - يصابون بالصدمة الحضارية، ويعجزون عن تفسير هذه المفارقة المؤلمة.

الإسلام السياسي والقطع مع الحركة الإحيائيّة

رغم أن حركات الإسلام السياسي نشأت بعد الجهود التي بذلها رموز حركة النهضة، فإنها لم تكن امتداداً لها، ولم تواصل البناء على المقدمات التي وضعها هؤلاء. على العكس من ذلك كان الإسلاميون خلال الفترات الأولى من وجودهم يحرصون على التأكيد على كونهم «مدرسة» جديدة، وأنّ الكثير مما سبقهم بني على مفاهيم أو مقدمات خاطئة. وقد أصدر بعض كتّابهم عشرات المؤلفات للتشكيك في فكر وفي هوية رموز النهضة، بمن في ذلك الشيخ محمد عبده أو الأفغاني. عدّوهم ماسونيين، واتهمهم بتحريف الإسلام وإخضاع الدين للمشروع الغربي ومفاهيمه. ولهذا مثلت هذه الحركات قطيعة تنظيمية وفكرية عن مرحلة النهضة العربية. وهو ما يفسر ضعفها الثقافي، وعدم قدرتها على التأسيس والإضافة.

2 - هذا ما أشار إليه عبد الرحمن الكواكبي في كتابه المرجعي «طبائع الاستبداد».

من التجربة إلى التأمل

رغم هذا الفقر المعرفي الذي تعاني منه حركات الإسلام السياسي عموماً؛ فإنّ تجاربها المتعددة تبقى من بين الحوافز التي تدفع نحو مراجعة الفكر الإسلامي، والعمل على تطويعه لحاجيات العصر وضرورات المرحلة التاريخية. فهذه الحركات تشعر منذ لحظة الولادة بثقة عالية في نفسها، وتعتقد بأنها تملك «الحقيقة» التي ستمكّنها من تغيير العالم؛ لكنها تكتشف - وهي في الطريق - أن الواقع الموضوعي أكثر تعقيداً مما تصوره مؤسسوها، وأن «المسلّمات» التي انطلقت منها لم تعد تفي بالحاجة، وليست قادرة لوحدها

رغم هذا الفقر المعرفي الذي تعاني منه حركات الإسلام السياسي عموماً؛ فإنّ تجاربها المتعددة تبقى من بين الحوافز التي تدفع نحو مراجعة الفكر الإسلامي، والعمل على تطويعه لحاجيات العصر وضرورات المرحلة التاريخية.

على تفكيك الأسئلة المطروحة عليها والتي تتوالد بشكل مستمر. ولأنها لا تستطيع أن تتجاهل ما يدور حولها، ولأن قواعدها أو على الأقل جزءاً منها لن تسمح لها بالصمت أو الهروب من هذا الواقع المعقد، وستطالب بإجابات «مقنعة» تمكّنها من كسب ثقة مجتمعاتها، بوصف ذلك هو الوسيلة الأساسية لتحقيق الغلبة.

هكذا يتغيّر خطاب حركات الإسلام السياسي تدريجياً، رغم ضعف الرهان على البناء الثقافي وتجديد المعرفة الدينية؛ فالواقع أقوى من الأفكار السابقة عنه، والممارسة تقود أصحابها نحو

التعديل والتكيف، والحركة التي تحاول أن تقف ضد حركة التاريخ يتجاوزها التاريخ، وتصبح جزءاً من الماضي. والمعضلة قد تستمر إذا اختارت هذه الحركات أن تلجأ إلى القيام بتغييرات شكلية لا تتجاوز الشعارات، في محاولة منها لامتصاص قلق أنصارها، وإشعارهم بأن مجرد تغيير أساليب العمل وأشكال الخطاب كافٍ لتبدو أكثر جاذبية وأقدر على التأثير.

لم يُعدّ يوجد في أوساط هذه الحركات مَنْ يقبل بالجمود ويرفض التغيير، حتى المجموعات - العنيفة التي تعتقد أنها قادرة على تغيير الكون عبر عملياتها الانتحارية وعنفها الأعمى - قبلت بتطوير نفسها تنظيمياً وعسكرياً



وأحياناً فقهيّاً؛ حتى تكتسب شروط القوة وتنجح في رهان التحدي، لكن الخلاف لا يزال قائماً حول محتوى هذا التغير ومجالاته وأدواته ومناهجه ومضامينه وتداعياته. فالذي يدور حول نفسه أو يكتفي بتغيير الألفاظ واستعارة بعض المصطلحات، أو يرتد بصاحبه إلى الخلف، أو يثير اهتمام العالم عن طريق إشعال الحرائق وتهديد الاستقرار الدولي - لا يعني أنه تغير أو انتقل من مكانه. التجديد الذي يمكن أن يُخرج هذه الحركات من مأزقها الراهنة يجب أن يشمل رؤيتها للعالم والدولة والمجتمع.

الخاتمة

كانت حركات الإسلام السياسي نتاج مرحلة تاريخية صعبة مرّت بها الأمة، على إثر تعرضها لانتكاسة حضارية عميقة، وقد حاولت هذه الحركات إيقاف حالة التدهور الشامل، وذلك من خلال إحياء الماضي وتكراره، وافترضت أن الإسلام منظومة جاهزة لاستئناف الحضارة الإسلامية التي فقدت الكثير من مقوماتها منذ قرون خلت؛ لكن هذه الحركات وُلدت منذ البداية مأزومة، وخلقت لنفسها وأنصارها عداوات كثيرة. وهي قد اعتقدت أن المدخل السياسي هو الذي يمكن أن يحسم المعركة لصالحها، غير أن فشلها في إقامة دولة أيديولوجية تحمل رايتها، وتحقق أهدافها و«برنامجها» جعلها عرضة للقصف المتواصل من جهات عديدة. ورغم لجوء بعض فصائل الإسلام السياسي إلى ممارسة العنف البشع تحت غطاء «الجهاد»، فإن ذلك انقلب على جميع هذه الحركات، وزاد من حجم مخاوف كل الأطراف الملتفة، وكذلك الخاضعة للنظام الدولي القائم لمواجهة مخاطر هذه الحركات. ورغم أن جزءاً مهماً من الإسلاميين قد نأوا بأنفسهم عن الجماعات العنيفة، وأدانوا منهجها، ووصفوها بالجهل وتعريض الإسلام للخطر، وقبلوا الانخراط في الحرب الدولية الموجهة ضد ما يسمى بظاهرة «التطرف العنيف»؛ فإن ذلك لا يزال غير كافٍ لكي تكسب حركات الإسلام السياسي ثقة الغرب والحكومات والنخب المحلية. ونتيجة لذلك تضطر هذه الحركات لتقديم التنازل لتلو التنازل حتى تحمي جزءاً من مصالحها، وتؤمن الحد الأدنى من وجودها واستمرارها.